**نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (31) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ 11/2/2024 نأمر بوضع النظام الآتي:**

**نظام رقم (10) لسنة 2024**

**نظام حساب مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص صادر بمقتضى المادة (11) من قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (19) لسنة 2023**

**ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

**We, Abdallah II Ben Al Hussain, King of the Hashemite Kingdome of Jordan, by virtue of article (31) of the Constitution and based on the Council of Ministers resolution dated 11/2/2024, we order enactment of the following Regulation:**

**Regulation No. (10) of 2024**

**The PPP Projects Account Regulation issued pursuant to Article (11) of the Public-Private Partnership Projects Law No. (19) for the year 2023.**

**ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ**

|  |  |
| --- | --- |
| المادة1- يسمى هذا النظام (نظام حساب مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2024) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. | Article 1 – This Regulation shall be called “The PPP Projects Account Regulation of 2024” and shall come into force on the date of its publication in the Official Gazette. |
| المادة2-أ- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:ـالقانون: قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.الوزارة: وزارة الاستثمار.الوزير: وزير الاستثمار.اللجنة: لجنة ادارة الحساب والاشراف عليه المشكلة بمقتضى احكام هذا النظام.المدير: مدير وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.الحساب: حساب إعداد مشروعات الشراكة المنشئة وفقا لاحكام المادة (11) من القانون.مدير الحساب: مدير الشؤون المالية في الوزارة.لجنة المشروع: اللجنة المشكلة من الوزير بمقتضى احكام نظام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مشروع الشراكة صغير الحجم: مشروع الشراكة الذي تقل كلفته الرأسمالية عن 10 مليون أو المبلغ الذي يحدده مجلس الوزراء وفقاً لأحكام القانون.ب- تعتمد التعاريف الواردة في القانون حيثما ورد النص عليها في هذا النظام ما لم تدل القرينة على غير ذلك. | Article 2 – 1. The following words and phrases, wherever they appear in this Regulation, shall have the meanings assigned to them hereunder unless the context indicates otherwise:

**The Law**: Public-Private Partnership Projects Law.**The Ministry:** Ministry of Investment**.****The Minister:** Minister of Investment.**The Committee**: the Account Management and Supervision Committee formed in accordance with the provisions of this Regulation. **The Director**: Director of the PPP Unit.**The Account**: The PPP Projects preparation account created pursuant to Article (11) of the Law. **The Account Manager**: Director of Financial Affairs at the Ministry.**The Project Committee**: The committee formed by the Minister in accordance with the provisions of the PPP Projects Regulation.**Small-Scale PPP Project**: The PPP Project of which the capital expenditure is less than (10) Million or the amount set by the Council of Ministers pursuant to the provisions of the Law.1. The definitions set out in the Law shall be adopted wherever they are stated in this Regulation unless the context indicates otherwise.
 |
| المادة3-1. تفتح الوزارة في البنك المركزي الأردني حساباً خاصاً لانفاق الوحدة على اعداد مشروعات الشراكة وطرح عطاءاتها ويتم الانفاق منه للغايات التالية:
2. تمويل الدراسات والتقارير المتعلقة بمشروعات الشراكة.
3. التعاقد مع المستشارين والاستعانة في الخبراء.
4. طرح عطاءات مشروعات الشراكة.

ب- لا يجوز تخصيص أو صرف أي مبلغ من الحساب إلا للغايات المحددة في القانون وهذا النظام وضمن خطة الحساب السنوية المعتمدة من اللجنة.ج - تخضع أموال الحساب لرقابة ديوان المحاسبة. | Article 3 – 1. The Ministry shall open a specific Account at the Central Bank of Jordan for the Unit’s spending on the PPP Projects preparation and tendering. The expenditure from the Account shall be for the following objectives:
2. financing the studies and reports related to the PPP Projects.
3. Contracting with Advisors and and seek experts assistance.
4. Tendering the PPP Projects.

 1. It is not permissible to allocate or disburse any amount from the Account except for the purposes specified in the Law and this Regulation and within the Account annual plan approved by the Committee.
2. The Account funds shall be subject to the oversight of the Audit Bureau.
 |
| المادة4- أ- تشكل لجنة لإدارة الحساب والاشراف عليه برئاسة الوزير وعضوية كل من أمين عام وزارة المالية وأمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي.1. تجتمع اللجنة بدعوة من الوزير كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها.
2. للجنة استخدام التقنيات الحديثة لعقد اجتماعاتها شريطة أن يتمكن أعضاؤها المشاركون في الاجتماع من مناقشة المسائل المطروحة فيه وأن يصادق الوزير على محضر الاجتماع.
3. للجنة دعوة اي شخص من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاتها للإستئناس برأيه في الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التصويت على قراراتها .
4. يسمي الوزير من بين موظفي الوحدة أميناً لسر اللجنة يتولى إعداد جداول أعمالها وتدوين محاضر جلساتها وحفظ قيودها وسجلاتها ومتابعة تنفيذ قراراتها.
 | Article 4 – 1. A committee shall be formed to manage and supervise the Account, headed by the Minister and with membership of the Secretary-General of the Ministry of Finance and the Secretary-General of the Ministry of Planning and International Cooperation.
2. The Committee shall meet at the invitation of the Minister every three months and whenever necessary and makes its decisions by a majority vote of its members.
3. The Committee may use modern technologies to hold its meetings if its members participating in the meeting are able to discuss the issues raised therein and the Minister approves the minutes of the meeting.
4. the Committee may invite any expert and specialist to attend its meetings without having the right to vote on its decisions.
5. The Minister shall appoint from among the Unit’s employees a secretary of the Committee who shall prepare its agendas, record the minutes of its meetings, keep its records, and follow up on the implementation of its decisions.
 |
| المادة5-تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية:-1. وضع خطة سنوية للحساب تتضمن أولويات التمويل وفقاً للسياسة العامة لمشروعات الشراكة التي تضعها اللجنة العليا وإجراء مراجعات دورية لتلك الخطة.
2. الموافقة على تمويل الدراسات والتقارير المتعلقة بمشروعات الشراكة وطرح عطاءاتها.
3. الموافقة على آليات ومواعيد الصرف لنفقات طرح عطاءات مشروعات الشراكة وللمستشارين والخبراء وفق احكام عقودهم.
4. تحديد نسبة من المبالغ المودعة في الحساب لإنفاق الوحدة على مشروعات الشراكة صغيرة الحجم في محافظات المملكة اذا اقتضى الأمر ذلك.

هـ- تحديد حالات استرداد مبلغ التمويل وآلياته من مشروع الشراكة.1. تحديد المفوضين بالتوقيع عن الحساب لصرف المستحقات المالية على أن لا يقل عدد المفوضين عن اثنين مجتمعين ويجوز تحديد بدلاء لهم في حالة غيابهم.
2. تعيين محاسب قانوني لتدقيق الحساب وتحديد بدل أتعابه ورفع التقرير السنوي المالي المقدم منه للجنة العليا.
3. مناقشة البيانات المالية للحساب والتقارير المالية عن أعماله.

ط- أي مهام أخرى تتعلق بالحساب يعرضها الوزير على اللجنة. | Article 5 – The Committee shall assume the following tasks and powers: -1. Developing an annual plan for the Account that includes funding priorities in accordance with the PPP Projects general policy set by the High Committee and conducting periodic reviews of the said plan.
2. Approving the financing of studies and reports related to PPP Projects and tendering those studies and report.
3. Approving the methods and dates for disbursing the expenses of the PPP Projects tendering and for the advisors and experts in accordance with their contracts.
4. Determining a percentage of the amounts deposited into the Account for the Unit’s spending on Small-Scale PPP Projects in the governorates of the Kingdom, if necessary.
5. Determining when and how to recover the funding amount from the PPP Project.
6. Identifying the Account’s authorized signatories to disburse the financial dues. The authorized persons shall not less than two jointly, and their replacements may be identified in the event of their absence.
7. Appointing a chartered accountant to audit the Account, determine its fees, and submit its annual financial report to the High Committee.
8. Discussing the Account’s financial statements and the financial reports on its business.
9. Any other tasks related to the Account assigned by the Minister to the Committee.
 |
| المادة6 -1. تعتمد المعايير التالية للمفاضلة بين مشروعات الشراكة القابلة للتمويل من الحساب:-

‌1- الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية المحددة من اللجنة العليا.2-القدرة على تحقيق ايرادات مالية للحكومة.3- زيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية.4- الحاجة الى دعم قدرات الجهة الحكومية المالية والفنية.5- تحسين الخدمات العامة.6- الجدوى الاقتصادية المتوقعة والتي من المرجح أن تستقطب اهتمام المستثمرين.7- الكلفة المقدرة لمستحقات مستشار المشروع.8- مدى مواءمة مشروع الشراكة للتغيرات المناخية.‌ب- تعتمد المعايير التالية للمفاضلة بين مشروعات الشراكة صغيرة الحجم في المحافظات القابلة للتمويل من الحساب:-1. الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية المحددة من اللجنة العليا.
2. الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشروع الشراكة صغير الحجم.
3. جاهزية مشروع الشراكة صغير الحجم.
4. تحسين الخدمات العامة.
 | Article 6 – 1. The following criteria shall be adopted to compare the PPP Projects that can be financed from the Account: -
2. Priority activities and sectors determined by the High Committee.
3. The ability to generate financial revenues for the government.
4. Increasing economic and social benefits.
5. The need to support the financial and technical capabilities of the Public Authority.
6. Improving public services.
7. The expected economic feasibility is likely to attract investors’ interest.
8. Estimated cost of the Project Advisor’s fees.
9. The extent to which the PPP Project is compatible with climate change.
10. The following criteria shall be adopted to compare Small-Scale PPP Projects in governorates that can be financed from the Account: -
	1. Priority activities and sectors determined by the High Committee.
	2. The social and economic impact of the Small-Scale PPP Project.
	3. Readiness of the Small-Scale PPP Project.
	4. Improving public services.
 |
| المادة7 – لغايات هذا النظام يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية:-1. دراسة تمويل الدراسات والتقارير ونفقات طرح عطاءات مشروعات الشراكة بناءاً على تنسيب لجنة المشروع وفقاً لمعايير المفاضلة الواردة في المادة (6) من هذا النظام ورفع توصياته الى اللجنة.
2. وضع الآلية المناسبة لحالات استرداد التمويل المقدم لمشروع الشراكة.
3. التنسيب للجنة بآليات ومواعيد الصرف للمستحقات المالية التي يمولها الحساب.
4. رصد مدى التقدم والإنجاز في مشروعات الشراكة التي تم تمويلها من الحساب ونتائج أعمالها ومتابعتها ورفع تقارير بذلك إلى اللجنة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

هـ- طلب اي بيانات مالية او تقارير عن الحساب من مدير الحساب.و- أي مهام أخرى تكلفه اللجنة بها. | Article 7 – For the purposes of this Regulation, the Director shall assume the following duties and powers:* 1. Examining the financing of studies, reports, and expenses for the PPP Projects tendering based on the recommendation of the Project Committee, in accordance with the comparison criteria contained in Article (6) of this Regulation and submit its recommendations to the Committee.
	2. setting the appropriate mechanism for cases of recovery of funding provided for the PPP Project.
	3. Recommending to the Committee the mechanisms and dates for disbursing the financial dues financed by the Account.
	4. Monitoring the progress and achievement of the PPP Projects that were funded from the Account and the results of their work, following them up, and submitting reports thereon to the Committee to take the appropriate decision thereon.
	5. Requesting any financial data or reports on the Account from the Account Manager.
	6. Any other tasks assigned to him by the Committee.
 |
| المادة8 –لغايات هذا النظام يعتبر مدير الشؤون المالية في الوزارة مديراً للحساب ويتولى في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية:-1. ‌ضبط الحساب وتسويته وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة.
2. اعداد مستندات الصرف والقيد بعد التأكد من صحة تنظيمها ومطابقتها للشروط والمتطلبات المالية والمحاسبية والقانونية.
3. صرف المستحقات المالية لنفقات طرح عطاء مشروع الشراكة وللمستشارين والخبراء وفق احكام عقودهم.
4. اعداد تقارير دورية عن الحساب ورفعها الى اللجنة وتزويد المدير بنسخة عنها.

هـ- اعداد البيانات المالية للحساب وعرضها على المدير لرفعها للوزير.و-يعرض الوزير البيانات المالية للحساب على اللجنة العليا لإقرارها.ز- اي مهام اخرى تكلفها بها اللجنة او المدير فيما يخص مهامه وضمن صلاحياته. | Article 8 – For the purposes of this Regulation, the Director of Financial Affairs at the Ministry is considered the Account Manager and shall assume the following duties and powers:* 1. Controlling and settling the Account in accordance with the international accounting standards.
	2. Preparing disbursement and recording documents after ensuring that they are properly organized and conform to the financial, accounting, and legal conditions and requirements.
	3. Disbursing financial dues for the expenses of the PPP Project tendering and for consultants and experts in accordance with the provisions of their contracts.
	4. Preparing periodic reports on the Account, submitting them to the Committee, and providing the Director with a copy of them.
	5. Preparing the financial statements of the Account and present them to the Director who submits them to the Minister.
	6. The Minister presents the financial statements to the High Committee for approval.
	7. Any other tasks assigned to him by the Committee or the Director regarding his tasks and powers.
 |
| المادة9 أ- يعتمد الحساب الأسس والقواعد المالية والمحاسبية التالية:-1. معايير المحاسبة الدولية.
2. استخدام أساس الاستحقاق في اثبات العمليات المالية لاعداد البيانات المالية الختامية.
3. اثبات العمليات المالية الخاصة بالحساب من خلال برنامج محاسبي معتمد لغايات اعداد مستندات الصرف والقيد والقبض المعززة بالوثائق اللازمة.
4. اعتماد شجرة حسابات تتوافق مع متطلبات التقارير اللازمة وبصورة خاصة الموارد المالية المتاحة والمنح المخصصة لمشاريع معينه وتفاصيل التمويلات والاستردادات.
5. تطبق أسس الرقابة المالية المعمول بها لدى الوزارة عند اعداد مستندات الصرف.
 | Article 9 – * 1. The Account shall adopt the following financial and accounting principles and rules: -
	2. International accounting standards.
	3. Using the accrual basis to prove financial operations to prepare the final financial statements.
	4. Proving the financial operations of the Account through an approved accounting program for the purposes of preparing disbursement, entry and receipt documents supported by the necessary documents.
	5. Adopting a tree of accounts that complies with the requirements of the necessary reports, especially the available financial resources, grants allocated to specific Projects, and details of financing and refunds.
	6. The Ministry’s financial control principles are applied when preparing disbursement documents.
 |
| المادة 10 بعد موافقة اللجنة على التمويل يتخذ مدير الحساب الاجراءات التالية:-1. تخصيص حساب تفصيلي لكل مشروع تظهر فيه المبالغ المخصصة له والدفعات المستردة والمصاريف غير المستردة والدفعات المتفق عليها.
2. اعتماد مبدأ الاستحقاق المحاسبي بدخول جميع المبالغ المحولة للحساب مقدماً عن فترات زمنية مستقبلية كلها أو جزء منها في عداد سنة مالية جديدة وتعتبر ايرادات مقبوضة مقدماً وليست فوائض مالية.
3. التثبت من توافر معززات صرف المطالبة المالية بما فيها ما يلي:-
4. تقرير من الوحدة بصحة هذه المطالبة ومدى التزام صاحب المطالبة بتنفيذ التزاماته التعاقدية.
5. اي معززات تشترطها الجهات المانحة اذا كان التمويل من المنح والمساعدات.
6. توثيق جميع عمليات الحساب بما فيها الايداع والصرف والاسترداد على أن يتم تسوية الحساب بشكل شهري.
7. حفظ جميع مستندات الصرف والقيد وفقاً للمدد المعمول بها في التشريعات النافذة ذات العلاقة.
 | Article 10 – After approving the financing by the Committee, the Account Manager takes the following actions: -* 1. Setting a detailed account for each Project, showing the amounts allocated to it, the recovered payments, the unrecovered expenses, and the agreed upon payments.
	2. Adopting the accrual accounting principle by including all or part of all amounts transferred to the Account in advance for future time periods in a new financial year and are considered revenues received in advance and not financial surpluses.
	3. Verifying the supporting documents of the financial disbursement claims, including the following:
	4. A report from the Unit on the validity of this claim and the extent of the claimant’s commitment to fulfil its contractual obligations.
	5. Any reinforcements required by donors if the funding is from grants and aids.
	6. Documenting all Account operations, including deposits, disbursements, and refunds, provided that the Account is settled monthly.
	7. Keeping all disbursement and recording documents in accordance with the applicable periods in the relevant applicable legislation.
 |
| المادة11 – تبت اللجنة في اي حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام. | Article 11 – The Committee shall decide on any matter for which there is no stipulation in this Regulation.  |
| المادة 12 – يلغى نظام حساب مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (24) لسنة 2021. | Article 12 –The PPP Projects Account Regulation No. (24) of 2021 is hereby repealed. |